صلاح زينل

في الصميم

سعدون الجميلي

المونديال.. والتجار العرب

دبّ اليأس والشعور بالاحباط لدى الجماهير الرياضية العراقية.. كما هو حال الجماهير العربية، بعد عجز المؤسسات العربية الرسمية المختصة عن توفير فرصة مشاهدة مجانية لهم لفعاليات مونديال ٢٠٠٦، وأثار التشفير الذي لجأت اليه شبكة "راديو وتلفزيون" العرب "ART" مالكة الحقوق الحصرية لنقل مباريات كأس العالم لكرة القدم غضب الجماهير في الوطن العربي لعدم استطاعتها تأمين مشاهدة تلك الفعاليات الأممية وحصرها بالمشتركين عن طريق شراء بطاقات الدخول للقنوات المجفرة.. ولأن الجماهير العربية ومنها العراقية، كانت تترقب منذ فترة غير قليلة الوصول الى افتتاح المونديال، فأن ذلك الإجراء الجائر والذي قضى بحرمانها من متعة المشاهدة والمتابعة لمجريات مباريات كرة القدم الدولية أثار في نفوسها نوعا من الألم والامتعاض والشعور بالدونية عن شعوب القارات الاخرى، فالعالم كله ما عدا الوطن العربي يشاهدون هذه الأيام ذلك العرس الكروي، ومنهم حضر تلك المباريات بشكل شخصي، فيما يطلع علينا تاجر عربي- ليشتري حقوق بث تلك المباريات، وكأن حقول التجارة قد سدت أمام توجهاته ليشيح بوجهه عن الجماهير العربية، ويقطع البث المجاني عنها تحت مبررات "شراء حقوق البث" لذلك الحدث.

وحيث أن ذلك الحدث الرياضي العالمي.. هو كل ما تبقى من المنابر المفرحة لعموم البشر على وجه الكرة الأرضية والوطن العربي وبخاصة في بلدنا الجريح فأنه كان ينبغي ان لا يتعامل الاتحاد الدولي لكرة القدم "الفيفا" بصيغة التجارة- البيع لحقوق بث المباريات لأحد ما، فهو أي الاتحاد لطالما سعى الى جعل البث مباشرا لكافة قارات العالم وبأدق التفاصيل، فلماذا إذن سعى الى عزل المنطقة العربية من الحصول على تلك الخدمة بمعزل عن القارات الاخرى، رغم اشتراك منتخبات عربية فيه؟.

أن الحدث المذكور لن يتكرر إلا مرة واحدة كل اربعة أعوام، ويؤكد المراقبون الرياضيون: أن رئيس مجلس ادارة راديو وتلفزيون العرب كان قد اشترى حقوق البث للمونديال حتى عام "٢٠١٤" وهذا معناه استمرار حرمان الجماهير العربية من متابعة ذلك الحدث الرياضي العالمي، الأمر الذي يستدعي الوقوف بحزم تجاه مظاهر الاحتكار التي أبداها الاتحاد الدولي ببيع حقوق بث المباريات دون النظر الى أهمية التوازن بالتصرف بين منطقة واخرى.

وأخيرا.. لا ندري، لعل السيد كامل صالح ــ رجل الأعمال السعودي ربما سيسعى بعد حين الى شراء "الماء والهواء" في مبادرة منه لتعبئتها في قنان خاصة وبيعها لأغنياء العرب.. أما فقرائهم فلهم الله في كل طرفة عين واغماضها، وفيما رأت مؤسسات تربوية ودينية.. مثل الأزهر في ذلك النهج.. ظاهرة احتكارية وابتزاز لعموم الجماهير.. وهو يندرج تحت بند المحرم شرعا.. قال رئيس المجموعة المذكورة.. أنه مسلم يطبق مفاهيم الاسلام حرفيا، ويبدو: أن احتكار الحاجيات الضرورية من وجهة نظره هي من صميم تعاليم الاسلام السمحة التي تدعو الى الرأفة بالعباد وأظن أن شراءه لحقوق بث المونديال العالمي.. جاء رأفة بالعباد.. ولكي لا يضعف بصر الجماهير من شدة المتابعة والمشاهدة.

التعديلات الدستورية، هل تحتاج استفتاءاً شعبياً لمنحها الصفة القانونية؟

حميد الموسوي

الدستور العراقي الدائم، هذه الوثيقة المقدسة، هذا العقد الذي سالت أنهار من الدم قربانا على طريقه الشائك قبل ان يرى النور، هل سنكون بمستوى الحفاظ على بنوده؟، وهل ستكون تلك البنود ملبية لتطلعات وطموحات جميع أطياف هذا الشعب المرهق المكدود؟.

لا شك أن الأنظار تتجه الآن الى تشكيل لجنة التعديلات الدستورية التي ستعالج قرابة الخمسين فقرة أو مادة قانونية كفوئين ومهنيين للجنة التعديلات، وتوفير مستلزمات ومتطلبات العمل الضرورية وتهيئة الأجواء اللازمة لإنجاح عمل تلك اللجنة طالما أن المادة "١٤٢" من الدستور قد أجازت إجراء التعديل على مواده أو فقراته أو مفرداته أسوة بجميع دساتير العالم التي تعرضت وتتعرض للتعديل خلال فترات متقاربة وعلى ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتماشيا مع المتغيرات الدولية ومقتضيات مصلحة البلاد. كما أن المكونات السياسية

إن إجراء التعديلات الدستورية المطلوبة ليست مهمة سهلة، فهي تحتاج إلى مداولات ونقاشات مستفيضة ومتأنية للوصول إلى الاتفاق على الصيغة الأفضل

كانت مثار جدل واعترافات في الديباجة الرئيسة للدستور، خاصة وان الحكومة قد أكملت تشكيلتها الوزارية وباشرت بأداء مهامها- ومن ضمن هذه المهام معالجة النقاط المختلف عليها في ديباجة الدستور- مضافا لذلك أن الأشهر الأربعة المحددة لاجراء هذه التعديلات قد مضى منها أكثر من شهر. ويرى الكثير من البرلمانيين والسياسيين ورجال القانون أن هذه المدة كافية في حال اختيار أعضاء المشاركة في العملية السياسية كلها ترحب بإجراء التعديلات بما ينسجم ومتطلبات المرحلة القادمة، ومن الطبيعي أن المعنيين سيضعون آلية متفقا عليها تعرض على البرلمان العراقي كي تكتسب قوة التنفيذ، ولو أن لجنة التعديلات لم تشكل لحد الآن كي تباشر مهامها. نحن مع إعطاء الوقت الكافي لهذه اللجنة كي تتم التعديلات المطلوبة بعيدا عن إرباك العجالة مع منح الفرصة لجميع الأطياف لإبداء رأيها قبل ان تعرض على البرلمان للمصادقة أو إجراء استفتاء شعبي لاعطائها الغطاء القانوني بعد ان تكون اللجنة قد اتفقت على وضع التعديلات الجديدة وفق رؤى وأفكار وتوافقات الأعضاء. أن إجراء التعديلات المطلوبة ليست مهمة سهلة، وتحتاج الى مدلولات ونقاشات مستفيضة ومتأنية للوصول الى الإتفاق على صيغ جديدة وهذا ناجم عن حساسية الموضوعات التي احتوتها تلك الفقرات والمواد وخاصة ما يتعلق بمسألة الفيدرالية وتشكيل الأقاليم، وتوزيع الثروات والموارد الطبيعية، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون منح الجنسية، وتشكيلة القوات المسلحة والأمنية. على أن التجربة الاولى في كتابة الدستور الدائم وما أنتجته من ديباجة دستورية تظاهي اروع الدساتير المتحضرة سيجعل من مهمة تعديل بعض فقراته ترقى الى نفس مستوى اعداد مواد ديباجة الدستور الأصلية في حالة إتفاق الأطراف المشاركة في اللجنة الدستورية.

هناك فضاءات واسعة وإمكانية كبيرة لتعديل وتنسيق جميع النقاط مثار الجدل بصورة ترضي جميع الأطراف

وبإطلالة فاحصة ومحايدة على تلك النقاط مدار البحث،ومثار الجدل يجد المحلل فضاءات واسعة وامكانية كبيرة اتعديل وترتيب جميع البنود من فقرات ومواد بصورة ترضي الأطراف المختلفة. فمسألة الفيدرالية وتشكيل الأقاليم من الحقوق الدستورية الثابتة، وإن كانت هذه المسألة تثير عند البعض شكوكا بأنها تؤدي الى تقسيم العراق وهذا خطأ كبير فتاريخ العراق يثبت أنه يتكون من عدة ولايات ترتبط بسلطة المركز، وهو أسلوب ناجح في تقاسم الثروات الوطنية فضلا عن أنه يخلق أجواءا تنافسية بين الأقاليم لترتيب أوضاعها ومعالجة مشاكلها والنهوض بواقعها مستثمرة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة في الاقليم أحسن استثمار كي تبدو هي الأفضل. على أن ذلك لا يعني هذا المشروع فورا أو دون تهيئة الظروف الملائمة وربما الاستفادة من تجارب الشعوب في هذا المجال مثل الاتحاد السويسري أو الهند أو غيرهما قد تضيف الى الاستعدادات لتنفيذه الشيء الكثير وذلك بعد التأهيل السياسي والتثقيف المستمر على قبول الوضع الجديد. وفيما يخص توزيع الثروات والموارد الطبيعية، يجب التأكيد على حصر جميع الثروات والموارد بيد السلطة المركزية وخاصة الثروات المعدنية والطاقة والمياه والسياحة الدينية والآثار على ان يتم إعطاء سلطات الأقاليم ذات المردود المالي والثروات شيئا من التصرف ضمن ضوابط وهوامش معينة على ان تبادر السلطة التنفيذية الى تهيئة المناخات الملائمة لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بهذا الأمر حتى لا تتقاطع بشكل أو بآخر مع إجراءات المركز مما يعزز سلطة المركز ويؤكد مكانة سلطة الاقليم. أما تشكيل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية فلا بد ان تستوعب هذه المؤسسة الحساسة جميع العراقيين بغض النظر عن انتمائهم الديني أو العرقي أو السياسي بعيدا عن جميع أشكال التمييز والإقصاء كون العراق بلد الجميع ومسؤولية أمنه والدفاع عنه تقع على عاتق الجميع بحيث يكون المنتسب لهذه المؤسسة كفوءا وحريصا وهاجسه الوحيد الدفاع عن العراق وحماية شعبه وأمنه وثرواته على ان تكون الخبرة والكفاءة والقدرة والاخلاص من أولويات التفاضل في تشكيلة منتسبي هذه المؤسسة ولا بأس ان تشترط الاستقلالية في اعلى هرم هذه المؤسسات مثل الوزير وقادة التشكيلات، وعندها يصبح حل الميليشيات أمرا لازما ومفروغا منه حيث تنتفي الحاجة لهذه الميليشيات بوجود الجيش الوطني المتماسك والشرطة الوطنية وقوات الأمن التي تضم كافة الشرائح المتآخية. ولا يوجد بعد ذلك سبب أو ذريعة تبرر وجود مثل هذه الميليشيات.

وأما قانون الأحوال الشخصية فلا بد من مراعاة الخصوصية الدينية والاجتماعية لمكونات الشعب العراقي، والأخذ بنظر الاعتبار عادات وتقاليد والتزامات كل مكون من مكوناته عند وضع فقرات هذا القانون، ولا بد من استشارة رجال الدين والمراجع وعلماء الاجتماع قبل الشروع بإجراء التعديلات المطلوبة.

ولا يقل قانون منح الجنسية العراقية أهمية عن باقي القوانين خاصة بعد الانفتاح والتغيرات التي طرأت بعد سقوط سلطة البعث، وعودة الملايين من عراقيي المهجر وارتباط الكثير منهم بأزواج وزوجات أجانب وحصول ولادات الأمر الذي يتطلب وضع ضوابط مدروسة لحل هذه الاشكالية، ولا ننسى مسألة الجنسية المزدوجة وما يثار حولها من امكانية حمل جنسية بلد آخر على أنها لا تمثل مشاكل مستعصية اذ ما توفرت النوايا المخلصة والجهود الجادة لتضع حلول ترضي جميع الأطراف.

وما دامت هناك امكانية لاجراء أكثر من خمسين تعديلا باتفاق جميع الأطراف المشاركة في العملية السياسية، يكون من المناسب المرور على الفقرات والمواد التي على تماس مباشر مع المواد المشمولة بالتعديل، ففي ذلك رفع الغبن عن بعض القوميات المستضعفة والتي نالت ما نالته من جور واضطهاد السلطة المقبورة شأنها شأن جميع مكونات هذا الشعب المظلوم، وقدمت ما قدمته من خدمات جليلة لهذا البلد الجريح على مر العصور.

لا بد من رفع الغبن عن القوميات المستضعفة فقد أدت أكثر مما عليها ونالت القسط الأكبر من اضطهاد السلطة المقبورة

سكة الحكومة جاهزة.. متى ينطلق قطار الشعب ؟

عصام خبو بوزوة/ تلكيف

لو أحتاج أي عراقي مقيم في الخارج اليوم إلى سفارة بلده سيجدها بالتأكيد في كل عواصم العالم تقريبا. ولو أراد الرياضيون المساهمة في أية بطولة عربية أو عالمية بالتأكيد لن يجدوا بابا موصدا أمامهم أو حدودا تعرقل مساعيهم وتعيدهم من حيث أتوا وهكذا الحال بالنسبة لعمل كل المنظمات الدولية الفاعلة التي أصبح لها ارتباط وثيق بالعراق بعد عودته إلى أحضان الأسرة الدولية علما أن جميع هذه الانجازات السهلة حاليا كانت صعبة التحقق في السابق لا بل مستحيلة بسبب المقاطعة التي فرضت على العراق وما ترتب عليها من عدم قبول التعامل معنا أصلا في جميع الميادين. ولكن منذ تأسيس الحكومات المؤقتة بات العراق يتمتع بقبول دولي كبير جعل الكثير من الدول تفكر بفتح سفارات وقنصليات تمثلها في بغداد وأربيل والبصرة أو في عمان بسبب الظروف الأمنية وكل ذلك بالطبع على أمل تشكيل الحكومة الدائمية والتي يفترض بها أن تكون حكومة وحدة وطنية.

وبناء على ذلك فأن الحكومة القادمة هي من سيعتبرها العالم حكومة العراق الشرعية وستتعامل معها الدول والشركات في الاستثمار وتقديم المساعدات لذا ستكون حكومة مرحبا بها دوليا تبدد هواجس المتخوفين من التعامل مع العراق في الفترة السابقة وستقدم لها التسهيلات من الجميع وكذلك الحال بالنسبة للمنظمات الدولية وخصوصا تلك التي يعتبر العراق عضوا فيها.

أذن من الناحية الخارجية وبكل ما يتعلق بالأسرة الدولية لا توجد معضلات تذكر والمجال الأهم المتبقي والذي سيساهم في الارتقاء بعمل الحكومة ومساعدتها على أداء وظائفها بشكل ناجح هو العامل الداخلي أو الركيزة التي تقوم عليها أصلا مؤسسات الحكومة ووزاراتها والمجال الذي تنطلق فيه والمتمثل بالشعب فالملاحظ في هذا المجال ولحد الآن والمتوقع للفترة القادمة بأن دور الحكومة سيكون ضعيفا جدا خصوصا وأن المواطن بعد عقود الإحباط الماضية يتوقع منها أكثر من قدرتها على التحقيق الفعلي وهذا ما يولد لديه خيبة أمل مستمرة فلا يكون متحمسا للمساهمة في أنجاح جهود الحكومة حتى لو كانت متواضعة نتيجة لضعف الوعي التنموي لدى أغلب العراقيين وعامل التعطيل الثاني لدور الحكومة هو العنف والإرهاب الذي يعمل على إشاعة أجواء مضطربة في عموم البلد باستهداف شبكة الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين من أجل إفشال البراهين التي تقدمها الحكومة للشعب بأنها تعمل شيئا ما من أجل البلد.

وعليه فنحن في الفترة القادمة نحتاج إلى تركيز جهود الدولة والمنظمات العالمية على داخل البلاد والتغلغل بين طبقات الشعب من أجل تحقيق تغيير في مجرى الأحداث ولأن الحكومة مهما كانت مقبولة دوليا يشترط عليها أن تحقق نجاحا ما في الداخل وبخلاف ذلك تعتبر منظرا سياسيا أو لوحة جدارية وليست تلك المنظومة الفاعلة على نطاق البلد ككل.

الحكومة الحالية تحتاج لأن يقر ويعترف بها الداخل أيضا ليس بزيادة عدد الوزارات من أجل أرضاء الكتل السياسية ولكن بالعمل والذي يجب أن يبدأ من أصغر شارع من خلال نشر روح التنمية والأعمار في الجميع. فنحن بحاجة إلى تنمية بشرية تترافق مع التنمية الاقتصادية لتخلق لدى العراقي رادعا يمنعه من الاعتداء على شتلة زرعت لتنقي أجواء مدينته أو فاصلا وطنيا يجعله قادرا على التمييز بين ما هو ملك للجميع ومخصص ليستفيد منه الناس عامة وبين ما هو مجال خاص به لوحده ليتصرف أو ينتفع منه كما يشاء وإذا فشلنا في تحقيق هذه التنمية الضرورية ربما على الحكومة أن توفر حماية وحواجز لكل مشروع ننجزه في السنوات القادمة فما فائدة البناء والأعمار إذا وضعت ثمرة التنمية الاقتصادية بين أياد لا تقدر قيمتها الحقيقية وكلفتها الباهظة على المجتمع ككل.

ومن هنا فأن شمول كلمة التنمية جميع الاتجاهات "الاقتصادية، الاجتماعية، البشرية" أمر ضروري جدا يساعد على توحيد جهود الدولة مع الشعب على طريق واحد هو العراق الجديد.

حكم الأغبياء أو حكم العقلاء يحدد مصير الشعوب!

أدورد ميرزا*

إن غالبية كتابنا في المهجر ينظرون الى ما أصاب العراق من دمار وفوضى لم يكن بقدرة غيبية او ظاهرة طبيعية انما هي من أخطاء بشرية محددة ومعلومة، فمن تابع الإنتخابات العراقية للتصويت على الحكومة والدستور لتأكد له ان القضية هي بمثابة "جفيان الشر" كما يقول المثل العراقي وهي حتما هكذا ظهرت ايضا في مجاس النواب حين تم التصويت على منصبي الداخلية والدفاع وشاهدنا كيف كانت وكأنها ركضة المئة متر اي "تلفلف". ان مشهد الاستفتاء الكوميدي على تشكيل الحكومات السابقة واقرار الدستور لن يغيب عن ذاكرة العراقيين لأنه استند وجرى وفقا للسيناريو المعتاد في دول العالم الثالث، حيث يعلن ان نسبة المشاركة بالملايين والتصويت لا تقل عن تسعة وتسعين وتسع اعشار في المائة وهذه هي سمة الأنظمة الشمولية، كما انها اصبحت اليوم سمة الأنظمة ذات التوجهات الطائفية او المذهبية ايضا.

اما الحقائق على الأرض والتي تشكل قناعة راسخة ويقينا ثابتا تشير إلى أنه لا يمكن أن توصف مسرحية تشكيل الحكومة بأقل من أنها نوع من الابتعاد عن الحقيقة والذي يمارسه البعض من أجل التشبث بالسلطة، كما وينبئ هذا النهج عن سذاجة بدائية بسيطة همها هو البقاء في السلطة دون تقدير للعواقب. ان المنتفعين الذين يعتمدون على نصيحة من حزب معين او طائفة معينة والذين يمارسون العنف والقتل بلا أي شفقة ولا رحمة ضد أي معارض او مخالف لأنانيتهم، مع إغراق المواطنين ببحور من الأكاذيب والأوهام والأمنيات فانه لا يعلم بأن الوطني من ابناء الشعب لن يحترمه ولا يصدق سياساته ولا يدافع عن توجهاته. ولا نريد أن نسهب في وصف فصول المسرحية المخجلة التي تعرض على ارض العراق اليوم هذا العراق الذي قامت عليه أقدم حضارة عرفت الديمقراطية وحقوق الأنسان قبل ان تتعرف عليها دول التقدم اليوم!، انما من المفيد أن نجمل بعض الملاحظات حتى تكتمل الصورة، فقد لاحظ العراقيون قبل واثناء الاستفتاء على الدستور او حتى على تشكيل الحكومة قيام الأحزاب المتنفذة في حشد كل امكانياتهم الاعلامية التي انشؤوها بعد السقوط وفق ما يلائم توجهاتهم الطائفية او الفئوية وذلك لتجميل وشرعنة ما يقومون به ولإحراج الشعب وجعله امام الأمر الواقع، فقامت وسائل الإعلام كافة من قنوات التلفزيون وغيرها وبدون حياء بنقل برامج حوارية يعبر فيها بعض من قيادات تلك الأحزاب الى جانب بعض من مؤيديهم فكان الحوار كما رأيناه هزيلا وكوميديا لا يعبر عن ثقافة ولا عن حرص صاحبه على المصلحة العامة لعموم العراقيين حيث كان همهم نصرة الطائفة والدفاع عن حقوق الحزب والعشيرة، وقد تابع العراقيون ذلك في الخارج وفي الداخل، اما في موضوع الأنتخابات فقد توارى المواطنون الشرفاء خجلا وسخطا من مشاهدة فصولها من خلال جلسات مجلس النواب حيث دار التصويت والمناقشات حولها. لقد ظهر مشهد الاستفتاء كما وكأنه ضحك على الذقون حيث الترهيب والتزوير كان واضحا في بعض المناطق كما اشارت له فرق المراقبة الدولية، وإن غالبية العراقيين الوطنيين قد رفضوا هذا العبث كما ظهر. والآن وبعد أن انتخب السيد نوري المالكي لتشكيل الوزارة واجبر على ان تكون الداخلية والدفاع تحت ادارة وزراء مستقلين ارتسمت على وجوه العراقيين البسمة والتفاؤل وأتصورهم اليوم فرحين مطمئنين فقد أنجزوا أولى الخطوات بالرغم من انهم وضعوا امام الأمر الواقع، ولذلك نقول للحكومة الجديدة ونؤكد على احترام سيادة العراق وشعب العراق ونقول اصغوا لرأي الجماهير العراقية ولا تعاملونهم قسرا كالقطعان. لقد اثبتت التجربة خلال الثلاث سنوات الماضية ان الحكم بالقوة او تحت شعارات طائفية او مذهبية لن يجدي نفعا حيث انها تعمق الكراهية وتخلق العنف والجريمة. ان الخطاب والبرنامج الذي اعلنه المالكي فور انتخابه كرئيس للوزراء يعبر عن توجه جديد ورفض لكل اشكال التمييز والتوجه الى الوطنية العراقية مما سيدحر كل الآراء المشككة في نياته وضربة موجعة للقتلة الإرهابيين، الا ان ذلك يتطلب تطبيق هذه الشعارات على الواقع والوقوف بشجاعة امام كل ما يعيق تطبيقها، فهل سينجح المالكي في ذلك ام انه سيلقى عتابا من قبل كتلته؟!.

اننا نأمل من السيد نوري المالكي وبالرغم من ان الجميع يعلم بأنه ينتمي الى كتلة طائفية ومذهبية ان يوازن بين متطلبات شعب العراق المتنوع من جهة وبين اهداف كتلته من جهة أخرى، كما نتأمل تفهم كافة قيادي وكوادر الأحزاب الدينية ذات الطابع المذهبي او الطائفي للمرحلة التي يمر بها شعب العراق والمنطقة، وعكسها فإن النجاح والتقدم والتحضر لن يكون نصيب التنوع العراقي الديني والقومي.

وهنا لا بد ان أشير الى واحدة من الصعوبات التي قد تعترض طريق تطبيق الديمقراطية في العراق، فالنظام الجديد المشحون مذهبية قد يسد الطريق أمام الانتقال الى الجو الديمقراطي الذي ينتظره العراقيون، وهذا بالضبط ما نخشى منه ونأمل أن ينتبه إليه السيد نوري المالكي ايضا!، كما ان الاستبعاد الكامل لردود فعل الوطنيين العراقيين الغاضبة والعنيفة احيانا من قبل غالبية الشارع العراقي أمر لا يقره عقل ولا منطق في ظل المتغيرات التي طرأت داخل العراق وخاصة ونحن في عصر لم يعد من الممكن أو المقبول اخفاء الحقائق عن الجماهير، حيث كلنا يعلم كيف فشل النظام الشمولي في العراق في تنمية وتطور شعب العراق سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وصحيا، كذلك فأن النظم الطائفية او المذهبية ستلقى نفس الفشل، كما لا يغيب عنكم ان أمن العالم اليوم ارتبط بتحرير الشعوب ومنحها قسطا كافيا من الحرية والإنطلاق.

ما أريد قوله إن سمح لي قادة العراق الجدد.. هو أن أردد مع المخلصين لهذا الوطن كلمة تحذير لهم فاقول.. لا تستخفوا بعقول العراقيين، فعمر الجبروت قصير، ولاتتأملوا وتعتقدوا أن الطريق امامكم اصبح آمنا بفضل قوى الغير، فالظروف قد تتغير والشعب العراقي ذاق المر وتعلم الدرس، تعالوا إلى كلمة سواء واهتموا بمصالح كل الشعب دون اجتثاث او تمييز او تقسيم، لا تقيدوه صارحوه واحتضنوه ولا تستخفوا بعقليته او تهينوا معتقده.

اقول للسيد نوري المالكي وقد تصدف وان يقرأ ما اقول.. ان الفرصة امامك لتسجل إنجازا غير مسبوق فغادر ايدلوجيتك القديمة ان إستطعت، وارفض بشجاعة سياسة تقسيم العراق والعراقيين واطرح نفسك كعراقي وطني مخلص ومن يدري ربما ستنال جائزة نوبل للسلام وربما سيتمسك بك الشعب العراقي الى الأبد عرفانا لك وردا لجميلك وشجاعتك واخلاصك، تقدم لتطبيق برنامجك الذي اعلنته حال انتخابك ولا تتردد، فإذا اقدمت على تغيير مسارك الأيديولوجي السابق الذي كان يوصف بالطائفي او المذهبي وتحويله الى مسار وطني وديمقراطي فسترى كم ستلقى حبا واحتراما من شعب العراق، وتأكد ان الذي يحدث اليوم في العراق لم يكن ليحدث لولا السياسات الخاطئة الأميركية الى جانب السياسات الخاطئة التي جاء بها حكامنا الجدد حيث كنت انت واحدا منهم.. تقدم ايها الرئيس الشجاع وارفض الماضي واستمر بوطنيتك واخلاصك لشعب العراق فستلقى كل الإحترام والترحيب ليس من قبل العراقيين فحسب انما من قبل دول العالم الديمقراطي والمتحضر.

* أستاذ جامعي مستقل.